

جدلية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

د. مصطفى ونوغي (*)

المقدمة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الوضع الأمني وواقع التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بالتطرق إلى مختلف التهديدات سواء التماثلية واللاتماثلية في المنطقة، ثم نبين واقع التنمية في المنطقة عن طريق القيام بمقارنة بين نسب النمو الاقتصادي في سنوات متباينة، مع التركيز على دليل التنمية البشرية في هذه الدول لإظهار حقائق التنمية في المنطقة بمؤشرات ثابتة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدراسة ستشمل سبع دول من منطقة الساحل الإفريقي وهي: الجزائر، وليبيا، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، ومالي، والنيجر وتشاد.

ومن أجل وضع إطار البحث للدراسة فسيتم طرح الإشكالية التالية:

أنه على الرغم من توافر الموارد المتنوعة والتي يمكن أن تكون الأساس للعمليات التنموية في تلك الدول، ومن ثم تساهم في جلب الاستقرار السياسي والأمن لها، إلا أن الواقع يشير إلى افتقاد كل من التنمية والأمن في تلك الدول، وهو الأمر الذي ينطوي على تناقض واضح بين الإمكانيات والقدرات من ناحية والأداء الفعال من ناحية ثانية.

وبالتالي تطرح الدراسة سؤالاً رئيسياً مؤداه:

- لماذا لم تحقق دول منطقة الساحل الإفريقي الأمن والتنمية؟

ولفهم أدق لمحتوى الإشكالية البحثية فإننا سنطرح مجموعة من التساؤلات

الفرعية التي هي كالاتي:

(*) أستاذ مساعد وباحث في الأمن الدولي، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

- ما هو الواقع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي ؟
- ما هي ابرز مؤشرات النمو الاقتصادي في دول المنطقة؟
- ما هي وضعية دول المنطقة من دليل التنمية البشرية ؟
وانطلاقاً من الإشكالية البحثية، فإنه سيتم وضع فرض أولي لموضوع الدراسة وهو على النحو الآتي:

- كلما زاد إدراك صناع القرار في منطقة الساحل بضرورة تجسيد الأمن عن طريق التنمية، كانت فرص تحقيق الأمن والتنمية مؤكدة.
وسيتناول موضوع الدراسة مع التركيز على مايلي:

أولاً. الوضع الأمني في الساحل الإفريقي:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من المناطق الصعبة من الناحية التضاريسية، باعتبارها تقع في منطقة صحراوية قاحلة يصعب العيش فيها، مما جعلها ملاذ امن للجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، والأكثر من ذلك وجود فشل دولاتي ذريع لحكومات المنطقة، مما جعلها تسقط في مستنقع، السباق نحو تسليح قواتها النظامية من جهة، لحماية حدودها الجغرافية، والأكثر من ذلك فتح الأبواب على مصراعيها للتدخل العسكري الخارجي، كما حدث في ليبيا أثناء إسقاط نظام القذافي، وتدخل القوات الفرنسية لتحرير رعاياها في أكثر من مناسبة، ومنه سنحاول في هذا الشق الأول من الدراسة التطرق إلى مختلف التهديدات التماثلية واللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي.

أ) التهديدات التماثلية:

تبرز التهديدات التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي في الفشل الدولاتي للحكومات في المنطقة حيث يبرز هذا الفشل في المؤشرات التالية:

١ - المؤشرات السياسية: فقدان دول المنطقة لشرعيتها وهذا ب:

- انتشار الفساد و النهب المؤسساتي التابع للدولة.

- غياب الشفافية والحسبة الديمقراطية وكل معايير الحكم الراشد.
- ضعف الثقة في المؤسسات السياسية بشكل يجعل المواطنين يقاطعون الانتخابات^(١).

- التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة، حيث أن الكثير من المواطنين يشكون من البيروقراطية والمحسوبية في الإدارة، و نقص مرافق التعليم و الصحة.
- انتهاك حقوق الإنسان وغياب احترام القانون من قبل إدارات الدولة بل الأكثر من ذلك استغلال النفوذ لخدمة المصالح الشخصية.

كل هذه المؤشرات توجد نوع من العجز في بناء الدولة الوطنية في منطقة الساحل، وانتشار الصراعات على الحكم بين الإثنيات والأعراق المختلفة للدول في المنطقة، - الهوسا - في النيجر مثلا، والمؤشرات السياسية هي إحدى مداخل المشكلة الأمنية في القارة الإفريقية عموما، و في منطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، خاصة النزاعات ذات الطابع الديني أو العرقي، ويمكن ملاحظتها على مستوى الدول محل الدراسة، ونخص بالذكر دولة مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد مرورا عبر محور الجزائر وليبيا^(٢).

٢- المؤشرات الاقتصادية:

- التوزيع الغير عادل للثروات، فمثلا في مالي يسيطر عرق «البارمبا» على السلطة ومنه يحكم سيطرته على الموارد الطبيعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إنتشار النزاعات بين الطبقات والإثنيات المشكلة لدولة مالي، على غرار ذلك نجد أزمة دارفور في السودان، والتي تعود أسبابها إلى اكتشاف النفط في دارفور من خلال إحدى الشركات الأمريكية سنة ١٩٧٩، وتهميش الحكومة المركزية لسكان دارفور أنتج طلب هذه الأخيرة بالانفصال عن السودان وتشكيل أو تكوين دولة مستقلة.

- هشاشة الأوضاع التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن، والتي دامت لأكثر من سبع سنوات، أدت إلى انخفاض الواردات من دخل الفرد بنسبة ١٥ بالمائة^(٣).

- عجز ميزان المدفوعات، لكثرة الموارد وظهور ما يسمى بالموارد الواحد المصدر المتمثل في المحروقات والمعادن فقط.

٣ - المؤشرات الاجتماعية:

- سوء التعددية المجتمعية و مشكلة الأقليات.
- غياب تنشئة سياسية مجتمعية فعالة، بسبب عدم وجود قنوات مجتمع مدني فعالة كالتنقابات القوية والجمعيات المستقلة عن المجتمع السياسي.
- غياب الأمن الاجتماعي في منطقة الساحل، وهو الناتج عن التنوع العرقي في مجتمعات الدول المشكلة للمنطقة مما أنتج أزمات وطنية لا تكاد تنتهي.
- النمو السكاني المتزايد في دول منطقة الساحل، فحسب التقديرات والتوقعات فإن عدد سكان منطقة الساحل الإفريقي سيتضاعف خلال ٣٠ سنة القادمة ليصل إلى ١٥٠ مليون نسمة في سنة ٢٠٤٠، وهو المؤشر الذي ينذر بتفاقم الأزمات أمام العجز الدولاتي في المنطقة مما ينذر بكارث إنسانية خطيرة في المنطقة خاصة مع تزايد وارتفاع نسب الفقر، وانعدام الأمن الغذائي مما سيؤدي إلى قيام مجازرو أزمات معقدة لا تحمد عقباه^(٤).

- انتشار الأمية بنسب مرتفعة فمثلا في النيجر نسبة الأمية تصل إلى حوالي ٨٥ بالمائة، تليها بوركينا فاسو بنسبة ٧٧ بالمائة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

- ارتفاع نسب الفقر في منطقة الساحل الإفريقي فحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ تبلغ نسبة الفقر في كل من تشاد أكثر من ٨٠ بالمائة، النيجر بحوالي ٦٣ بالمائة، أما مالي فتبلغ نسبة الفقر بها أكثر من ٦٤ بالمائة، بالإضافة إلى موريتانيا بنسبة ٤٠ بالمائة^(٥).

٤ - المؤشرات الطبيعية:

- تتميز منطقة الساحل الإفريقي بشكل ثابت بخصائص طبيعية و جغرافية جد متميزة، قوامها أربعة عناصر وهي: الجفاف، المجاعة، التصحر، الحرارة المرتفعة

جدا، ففي الجزائر ١,٩٨٠,٠٠٠ كلم مربع أي ٧٢,٢ بالمائة صحراء، أما في موريتانيا ٦١٨٠٠٠ كلم مربع أي ٦٠ بالمائة من المساحة الكلية صحراء، وهو الأمر الذي يهدد الأمن الزراعي ومنه يهدد الأمن الغذائي بالمنطقة^(٦).

- شساعة الحدود ٨,٥ مليون كلم مربع وصعوبة أو استحالة مراقبتها من قبل دول المنطقة مما يسمح بانتشار الجريمة المنظمة كالإرهاب وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر، إضافة للهجرة غير الشرعية و غيرها من التهديدات اللاتماتلية في المنطقة.

انطلاقا من المؤثرات والعوامل المختلفة للفشل الدولاتي في منطقة الساحل الإفريقي فتحت التهديدات التاماتلية المجال لتوغل تهديدات لا تماثلية في المنطقة والتي عقدت من الوضع الأمني فيها.

ب) التهديدات اللاتماتلية في منطقة الساحل الإفريقي:

تعددت التهديدات اللاتماتلية في منطقة الساحل الإفريقي نظرا للوضع الأمني المزري الذي تتخبط فيه دول المنطقة من انعدام الأمن السياسي والاقتصادي خاصة وانتشار الفقر والمجاعة والأمراض والأوبئة وغيرها من الانكشافات اللاتماتلية، هذا ما جعل منطقة الساحل ملاذا للجماعات الإرهابية، وتجار المخدرات والأسلحة، والهجرة غير الشرعية وغيرها من التهديدات العبر وطنية.

١. الإرهاب في منطقة الساحل:

لا يوجد تعريف جامع ومانع لظاهرة الإرهاب نظرا لتداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى، على غرار الجريمة المنظمة مثلا، ولذا عرفه قاموس المفاهيم الأساسية بأنه: «هو استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبؤ به، أو هو تهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف عليها»، يستهدف الإرهاب السواح وموظفي السفرات والطاقم العسكري، والعاملين في مجال الإغاثة، وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات، ويكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة^(٧).

انطلاقاً من هذا التعريف لظاهرة الإرهاب فإنها تهدد جميع مستويات الأمن الوطني للدول من الفرد (أمن إنساني) أمن المجتمع، الأمن الاقتصادي ومنه الأمن الدولاتي^(٨)، فالإرهاب إذا يهدف بطبعه نحو:

- أ - تحدي السلطة المادية للدولة.
- ب - إضعاف الحكومات وممارسات السيادة.
- ج - إيجاد حالة عنف سياسي وحالة اللا أمن
- د - الحصول على الدعم و التأييد الشعبي^(٩).

أما فيما يخص انتشار الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل هو ناتج عن انتشار حالتها عدم الاستقرار والنزاعات الإقليمية التي تبقى أحد العوامل المهددة لأمن المنطقة بتداعياتها السلبية، على المستوى الأمني والسياسي وحتى الاقتصادي على دولها التي تعد الجزائر أهم الفاعلين فيها، وما لا يخدم الجزائر ولا هذه الدول بما يمثله من عنصر مرهق، و مقلق لها جميعاً، سيما وأن الجزائر تملك حدوداً مع أكثر من دولة واحد في منطقة الساحل مما يجعلها عرضة لأي اختراق (مع موريتانيا ٤٦٣ كلم، مع مالي ١٣٧٦ كلم، مع النيجر ٩٥٦ كلم، مع ليبيا ٩٨٢ كلم)^(١٠) وهو الأمر الذي يصعب من مأمورية مراقبة تحرك الجماعات الانفصالية على رأسها الطوارق.

٢. الجزائر ومنطق مكافحة الإرهاب بالساحل:

الجزائر بحكم موقعها الجغرافي هي معنية بالتهديد الإرهابي بمنطقة الساحل الإفريقي على أمنها الوطني وعلى مكانتها الإقليمية، خاصة أنها مرت بتجربة فريدة من نوعها (العشرية السوداء ١٩٩٢/٢٠٠٠)، إلا أنها على المستوى الخارجي اصطدمت بتحديات مست عنصريين و هما:

- مسعاها نحو توحيد التعامل والتعاطي الدوليين مع الظاهرة الإرهابية، وهذا بتقديم مشروع نص رفض وتجريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن المحتجزين لدى الجماعات بالمنطقة وغيرها، بهدف منع تمويل هذه المجموعات بما تجمعه

من أموال الفدية، والذي أثمر على المستوى الدولي بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩ من خلال إصدار هيئة الأمم المتحدة لائحة تحت رقم ١٩٠٤ والتي تعد مكملة لللائحتين: الأولى تحمل رقم ١٣٧٣، والتي تخص تمويل الإرهاب و مكافحته، وكذا اللائحة رقم ١٢٦٧ الخاصة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، والأكثر من ذلك استطاعت الجزائر من إقناع الإتحاد الإفريقي بالانضمام إلى تشجيع ومناصرة هذه المبادرة، خلال قمة سرت في شهر جويلية ٢٠٠٩ وكذا إقناع دول عدم الانحياز بمدينة شرم الشيخ في مصر في نفس الشهر^(١١).

أما التحدي الحقيقي هو امتحان التقيد والتطبيق الفعلي، أين فشل هذا المسعى نتيجة لمصالح ضيقة، ولأجل حسابات من خارج المنطقة، وخاصة فيما يخص دولة مالي التي قبلت التوسط تحت ضغط فرنسي بمقايضة ومبادلة الرهينة الفرنسي المحتجز لدى « قاعدة الصحراء » بفدية وإطلاق سراح ٤ إرهابيين كانوا مسجونين لدى مالي، أحدهم من جنسية جزائرية مطلوب لدى العدالة الجزائرية.

إن الجزائر وأمام هذه التحديات المذكورة والتي تواجهها المنطقة، وكذا أمام الرهانات التي تنطوي عليها، ومن أجل حماية المنطقة عليها بالعمل على أكثر من جبهة واحدة، لذلك أفلحت الجزائر مرة أخرى في رسم خارطة إدراكية لأمن المنطقة، وذلك بتشكيل لجنة قيادات الأركان المشتركة المكلفة بالعمليات في الساحل الإفريقي مقرها مدينة «تمنراست»، جنوب الجزائر بمشاركة سبع دول وهي الجزائر، تشاد، مالي، موريتانيا، بوركينا فاسو، النيجر، ثم انضمت إليها ليبيا^(١٢).

وهذا المكسب أتبعه مكسب استخباراتي معلوماتي بإنشاء مركز المعلومات حول الظاهرة الإرهابية في الساحل، في العاصمة الجزائرية في سبتمبر ٢٠١٠، لتزويد قيادة الأركان العملياتية المتواجدة في الصحراء الجزائرية (تمنراست)^(١٣).

بالإضافة إلى ما سبق فإن الجزائر سعت دائما لنشر السلم والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك لإطلاقها لعدة مبادرات، لحل الأزمات البنوية داخل الدول التي تعيش في شرخ سياسي واجتماعي كبيرين، وبرز هذه المبادرات هي:

(أ) محاولة لم شمل الفرقاء في ليبيا، ونداءها لكل الميليشيات الليبية لوضع السلاح والجلوس إلى طاولة المفاوضات لأجل إيجاد مخرج للزمة، داخل البيت الإفريقي، ولتقويض أية محاولة للتدخل العسكري الأجنبي خاصة مع تصاعد لهجة ضرورة التدخل الاجنبي مع ظهور ميليشيات ارهابية موالية لما يسمى بتنظيم «داعش»، الذي قام بتبني عملية اغتيال الجنود المصريين في الحدود الليبية لصحراء سيناء، وهو الامر الذي دفع بمصر بقصف مواقع تواجد الجماعات الارهابية في ليبيا بالتنسيق مع الحكومة المركزية الليبية^(١٤).

(ب) سعي الحكومة الجزائرية إلى جمع الأطراف المتصارعة في دولة مالي إلى طاولة الحوار والنقاش البناء لأجل إيجاد مخرج للزمة، وهو ما كلل بتوقيع أغلبية الأطراف المتصارعة الآراء في مالي بالأحرف الأولى، لاتفاقية الصلح والسلم في الجزائر في ٠١ مارس ٢٠١٥، فكان ذلك نجاح باهر للدبلوماسية الجزائرية، وهو ما باركته واستحسنته جل المنظمات الدولية على رأسها هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الاتحاد الإفريقي^(١٥).

هذه المبادرات التي نشأت من رحم السلطات الجزائرية جعلت الجزائر القاطرة الأمامية لمكافحة الإرهاب في المنطقة، والأكثر من ذلك رفضت الجزائر دخول أي قوى أجنبية إلى المنطقة تحت أية مظلة، وهذا يدل على أن الجزائر على علم ووعي بالمشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وبالرهانات الحاسمة التي ستقبل عليها المنطقة في المستقبل القريب والبعيد.

ج. نظرة دول الساحل الأخرى لظاهرة الإرهاب بالساحل الإفريقي:

فيما يخص نظرة دول المنطقة للظاهرة نسجل تجاذب الرؤى الإستراتيجية لدول المنطقة، خاصة دولة مالي التي أجهضت اللائحة الأممية التي رسمتها السلطات الجزائرية، وتبنتها ودافعت عليها في المحافل الدولية و هي اللائحة رقم ١٩٠٤، وهذا عن طريق رعاية مالي لعملية مقايضة ومبادلة الرهينة الفرنسي المحتجز لدى « قاعدة الصحراء » بفضية، وهو الأمر الذي يضع مصداقية السلطات المالية على المحك اتجاه التعاطي مع الظاهرة الإرهابية في المنطقة، وما يجعل من هذا الطرح

ساري المفعول هو تصريح «حمد كغ سيد احمد» الناطق الرسمي للتحالف من أجل الديمقراطية و التغيير للطوارق، الذي حمل السلطات المالية تأزم الوضع الأمني بالمنطقة نتيجة تحالفها مع جماعات إرهابية ضد الطوارق، وحملها مسؤولية عرقلة التنمية في شمال مالي^(١٦).

أما دولة موريتانيا فموقفها غير واضح بالرغم من حملتها المعلنة ضد الإرهاب، لكن ضعف إمكانياتها العسكرية في شن حرب على القاعدة التي تهدد أراضيها، جعلها تستنجد بالمساعدات اللوجيستكية والتقنية من طرف فرنسا، وهو الأمر الذي ترفضه الجزائر جملة وتفصيلا، لأن حسب الرؤية الإستراتيجية للجزائر، فإن كل تهديد يمس دول منطقة الساحل الإفريقي فهو شأن داخلي بالنسبة للمنطقة، والأكثر من هذا فإن موريتانيا أطلقت صراح إرهابيين كانوا في سجونها حوالي ٣٠ إرهابيا، مما جعل المعارضة الموريتانية تندد بما فعلته الحكومة الموريتانية لأنه لا يخدم مصلحة الدولة الموريتانية إطلاقاً^(١٧).

كما أن الحكومة الموريتانية، لم تعي بأن منطقة الساحل الإفريقي تعرف نشاط استخباراتي لم تعهده المنطقة من قبل بين الجزائر المملكة المغربية وفرنسا، ودخول كل من جيبوتي وإيطاليا بعد تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا.

انطلاقا مما تم ذكره حول ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، يمكن الإدلاء بأن تنظيم القاعدة وجد ظلته في المنطقة نتيجة لضعف إمكانيات أغلب الدول المشكلة للساحل الإفريقي، سواء تعلقت بالإمكانيات والمعدات التقنية أو البشرية، بالإضافة إلى استثمار الجماعات الإرهابية لفقير شعوب المنطقة وحاجتها من كل الجوانب لتبرير أعمالها الإرهابية.

د. الاتجار غير الشرعي للمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر الجهة الغربية لمنطقة الساحل الإفريقي نقطة عبور لتجار المخدرات الغير شرعيين، وهذا نظرا للتقصير الأمني لدول المنطقة من جهة والمشاكل التي تعانيها شعوب المنطقة من جهة، من فقر وانعدام الأمن الغذائي مما يجعل شعوب

المنطقة تساعد تجار المخدرات على تمرير سلعهم القادمة من جنوب أمريكا، مقابل مبالغ زهيدة لتغطية تكاليف الغذاء والملبس وغيرها من الحاجات التي لم تستطع دول المنطقة تغطيتها وتوفيرها لشعوب المنطقة، وقد أشارت في هذا الصدد المنظمة العالمية لمراقبة تجار المخدرات أن دول قارة إفريقيا تشهد عمليات تهريب ومتاجرة بالمخدرات بشكل مقلق مستغلين في ذلك ضعف الآليات المحلية للتصدي للظاهرة، فمهربو المخدرات يستعملون إفريقيا للعبور وذلك بجلب المخدرات من أمريكا اللاتينية وتوزيعها نحو أوروبا مروراً بمناطق إفريقيا الغربية والوسطى والشمالية^(١٨).

كما أن عصابات أو بارونات المخدرات تتميز بصفات:

- صفة التنظيم: أي تنظيم هيكل هرمي، يعمل به مستشارون قانونيون لتسهيل عمليات تبييض الأموال والاحتيال على القانون وحتى الدفاع على بارونات المخدرات.

- استخدام التكنولوجيا الرقمية في نقل المخدرات، وتوظيفها أيضاً في مراقبة نقاط العبور

- مقاومة السلطة المادية والمعنوية للدولة: وهنا يأتي دور التسليح ومصاحبتها للمتاجرة في المخدرات، حيث تتشكل ميلشيات مسلحة إلى درجة تعجز الدولة عن مواجهتها^(١٩).

كما أن بارونات المخدرات المتموقعة في أمريكا الجنوبية خاصة كولومبيا، تستغل شساعة صحاري دول الساحل خاصة موريتانيا، مالي، النيجر، وتشاد لمناطق عبور لمادة الكوكايين والهيروين، حيث قدرت كمية الكوكايين التي مرت من المنطقة بأكثر من ٣٧٥ طناً، والأخطر من ذلك هو تحالف تجار المخدرات مع الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة لضمان السير الحسن لعملية الإمدادات نحو أوروبا، مقابل دفع بارونات المخدرات لأموال طائلة للجماعات الإرهابية وهو الشيء الذي يشكل تهديد حقيقي لمنطقة الساحل الإفريقي.

كما حذر في هذا الصدد السيد «أنطونيو ماريا كوستا» يوم ٠٨ ديسمبر ٢٠٠٩، مجلس الأمن بشأن الاستخدام المتزايد لتجار المخدرات من طرف الجماعات

الإرهابية في منطقة الساحل من أجل تمويل عملياتهم بالمنطقة حيث قال في هذا الشأن « لدينا كل الأدلة أن هناك نوعين من تجار المخدرات، الهيروين في شرق إفريقيا، والكوكايين في غربها واللذان يتقاطعان في منطقة الساحل (الصحراء) ليسلكا مسالك جديدة من خلال تشاد، مالي، النيجر»^(٢٠).

انطلاقاً من هذا فإن الإرهابيين والقوات المناوئة للحكومات في منطقة الساحل تستمد قوتها من عائدات تجارة المخدرات من أجل شراء التجهيزات وتمويل عملياتها الإرهابية، بالإضافة إلى دفع رتب جماعاتها.

كما صرح أنطونيوماريا كوستا بالبعد الجديد لتجارة المخدرات و التقانة الكبيرة التي تتمتع بها عصابات المخدرات و أشار إلى طائرة بوينغ – ٧٢٧- التي أفلعت من فنزويلا، لتحت في منطقة قاو بمالي في ٠٢ نوفمبر ٢٠٠٩ أين أفرغت كميات كبيرة من الكوكايين مع الإشارة إلى أن منطقة «قاو» بمالي هي معقل للجماعات المتمردة و الإرهابية^(٢١).

المنطقة خاصة وأنها تحتضن نزاعات أثنية لا تكاد تنتهي كنزاع التوارق ضد حكومتي النيجر ومالي، وعن كمية الأسلحة المتداولة في المنطقة وحسب التقديرات فإنها تصل إلى حوالي ٨ ملايين قطعة سلاح^(٢٢).

أما عن المنافذ التي يستخدمها تجار الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي فتتم عبر حدود الدول التالية:

- من النيجر نحو مالي، ثم الجزائر، ومن النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر.
وعن علاقة تهريب الأسلحة بالتنظيمات الإرهابية يمكن البرهنة عليه – بخطف ٣٢ سائح من قبل « عبد الرزاق الباربا » وتلقيه لفدية ٥ ملايين يورو وهو المبلغ الذي اشترى به ١٠٩ قطعة سلاح من نوع « كلاشينكوف »، ٤٠٠ خرطوشة رشاش، ٣٧ قاذفة ربح ١ و ربح ٢ (RBG1-RBG2)، ورشاشين. إضافة إلى قاذفات صاروخ وسلاح مضاد للمروحيات و ١١ سيارة رباعية الدفع وهواتف نقالة

تعمل عبر الأقمار الصناعية (ثريا)، كل هذه الأسلحة تم شرائها من دون الخروج من منطقة الساحل الإفريقي، بين مدينتي ياونديا النيجيرية و تمبوكتو المالية(٢٣).

هذه المؤشرات تدل على التموقع الجيد للتنظيمات الإرهابية والعلاقة الجيدة بينها وبين مهربي الأسلحة، وهذا ما يحتم ضرورة إعادة الحسابات الإستراتيجية من دول المنطقة، لأن التهديد يتزايد أمام عجز دول المنطقة إلى إيجاد حلول جذرية للقضايا العالقة بالمنطقة.

٥. الاتجار بالبشر:

في العصر الذي تدعي فيه البشرية الارتقاء بمركز الإنسان، وفي عصر عالمية حقوق الإنسان الغير قابلة للتجزئة، الانتقاء ولا حتى الاستثناء، بموجب برنامج عمل فينا ١٩٩٣، لكن الواقع انه كل عام تتعرض عدة ملايين من النساء والأطفال للخداع أو للبيع أو القسر والإرغام، في الوقوع في أوضاع من الاستغلال التي لا يمكنهم الفكاك (الهروب) منها، ويشكلون بذلك سلعا رائجة في تجارة عالمية، تسيطر عليها جماعات إجرامية، منظمة تنظيما دقيقا، حيث تعتبر تجارة البشر ثالث أكبر تجارة إجرامية في العالم بعد تجارة المخدرات وتجارة السلاح(٢٤). ولقد ساعد على ظهور هذه التجارة الدنيئة في منطقة الساحل الإفريقي عدد من العوامل والأسباب المحلية و الدولية:

- البطالة المتفشية بكثرة بين شعوب منطقة الساحل الإفريقي وسوء أنظمة التأمين الاجتماعي.

- الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، الصراعات والنزاعات الإثنية ومشاكل الفقر والحرمان وانعدام الأمن الغذائي والعدالة بين شرائح المجتمع.

- سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المؤدية إلى الفساد التدريجي لحياة الشعوب، إذ شجعت هذه المؤسسات العديد من الشعوب على تطوير صناعة السياحة والتجارة الجنسية (٢٥).

كما يشهد هذا النوع من النشاطات الإجرامية العابر للحدود نموا سنويا بمعدل ٣٢ مليوناً دولار، حيث يبلغ نصيب الاستغلال الجنسي حوالي ٧ مليون دولار^(٢٦). أما فيما يخص الاتجار بالبشر في القارة الإفريقية فهو منتشر بشكل رهيب وفضيع في منطقة غرب إفريقيا وتحديدا في دول: غانا، الطوغو، البنين، بوركينافاسو، غامبيا، مالي، النيجر، كوديفوار، غينيا، وسيراليون، بالإضافة إلى ليبيا والسودان، فهناك تقديرات تشير إلى أن حوالي ٢٠٠ ألف طفل تمت المتاجرة فيهم عبر أقاليم تلك الدول.

بالإضافة إلى ذلك فعن انتشار الاتجار بالنساء والأطفال في القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، أدى إلى انتشار أمراض خطيرة تهدد بقاء الإنسان في المنطقة على رأسها مرض «الإيدز»، وما يسمى «HIV»، والذي سجلت إفريقيا أرقاما قياسية فيه^(٢٧).

إن الواقع يثبت أن الاتجار بالبشر يصعب مقاومته، خاصة في ظل الحضارة المادية ذات الأخلاق المتدنية، ولذا يجب على شعوب المنطقة التي أغلبتها تدين بالإسلام العودة إلى تعاليم الدين والاستفادة من أحكامه لأنه يبجل مكانة الإنسان ويرفع من شأنه ككائن عاقل له حقوق و عليه واجبات.

و. الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل:

انتشرت الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي كنتيجة حتمية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمزرية التي تعيشها شعوب المنطقة، وغياب أدنى شروط الحياة المستقرة خاصة في دول النيجر، تشاد، مالي، وبوركينا فاسو، التي تعرف تدني المستوى الاجتماعي إلى أقصى الحدود والمعدلات، حيث نجد في بوركينافاسو ٤٤,٩ بالمائة من مجموع السكان يعيشون تحت خط الفقر المقدر ب ١ دولار في اليوم، و ٧٢,٣ بالمائة من مجموع السكان في مالي و ٦١ بالمائة بالنسبة للنيجر يعيشون تحت معدل الفقر^(٢٨).

هذه النسب الكارثية في معدلات الفقر، جعلت شعوب المنطقة الساحلية الإفريقية خاصة الفئة الشابة إلى البحث عن البديل لوطنهم، فكانت الهجرة غير الشرعية هي المنفذ، فهناك من لا يرغب في العودة إلى الوطن عند وصوله إلى الضفة الأخرى باعتبار أن بلدانهم الأصلية تعرف موجات عنف سياسي وحالات اللا أمن، فسعي الفرد للهجرة بهدف تحقيق ذاته وتجسيد كل متطلبات الحياة الأمنية والتي تبجل إنسانيته وتحترمها.

كما أن وجهة المهاجرين غير الشرعيين والمتوافدين من إفريقيا الغربية نحو دول شمال إفريقيا، لتصبح بذلك ملجأ للمهاجرين القادمين من دول الموزمبيق، الكونغو، تنزانيا، وملاوي، الكونغو برازافيل، الكامرون، أنغولا، مالي، ساحل العاج، النيجر، وكان هدف هؤلاء البحث عن الأمن وعن العمل لتحسين أوضاعهم الاقتصادية وإعالة ذويهم في الوطن الأصلي، كما أن هؤلاء المهاجرين ركزوا على دولتي الجزائر و المملكة المغربية باعتبارهما بوابة إفريقيا نحو أوروبا.

والأخطر مما سبق، هو ذلك التحول الذي أخذته الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي هو تهجير آلاف النساء للمتاجرة بهن عن طريق الشبكات الإجرامية من خلال شبكات الدعارة وتهريب المهجرين السريين^(٢٩).

والذي يهدد أمن الجزائر والمملكة المغربية هي الأمراض والأوبئة التي ينقلها المهاجرين غير الشرعيين من أوطانهم على غرار مرض « HIV أو الإيدز » و « السرطان » وغيرها من الأمراض المستعصية والمعدية.

ثانياً. التنمية في منطقة الساحل الإفريقي:

في هذا الشق من البحث يتم التطرق إلى واقع التنمية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة مع ظهور منطق الأمن الإنساني الذي ينادي إلى ضرورة تحقيق تنمية إنساني وهو الأمر الذي يضع حكومات ودول هذه المنطقة أمام خيار واحد من أجل تحقيق تنمية شاملة كاملة وهذا عن طريق الاهتمام بالفرد والمواطن بدرجة أولى.

أ. النمو الاقتصادي:

هذا الجانب يسلط الضوء على المسار الاقتصادي في دول الساحل التي هي محل الدراسة (تشاد، مالي، ليبيا، الجزائر، النيجر، موريتانيا وبوركينا فاسو)، في أزمنة وفترات متباينة، لمعرفة الوضعية الاقتصادية لدول المنطقة، وهل كانت الأوضاع الاقتصادية سبب ماسي شعوب المنطقة؟، أو يرجع ذلك إلى معطيات ومتغيرات أخرى؟.

جدول (١) : يمثل نسب النمو الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي. من إعداد الباحث انطلاقاً

من إحصائيات بنك التنمية الإفريقي^(٣٠).

الدول السنوات	نسب النمو في الجزائر	في دولة	في دولة	في دولة	في دولة	في دولة	في دولة
		تشاد	مالي	النيجر	ليبيا	موريتانيا	بوركينا فاسو
٢٠١٢	٣,٣٪	١,٦٪	٢,٣٪	٦,٧٪	٧٪	٧٪	٩٪
٢٠١٣	٣٪	٣,٤٪	١,٧٪	٦٪	٤٪	٦,٨٪	٦,٩٪

انطلاقاً من النسب و الإحصائيات المتواجدة في الجدول أعلاه، أول ما يتبادر إلى الذهن، هو ذلك التذبذب الكبير في نسب النمو في أغلب دول منطقة الساحل الإفريقي خاصة في ليبيا أين سجلت نسب النمو انخفاضا كبيرا حيث بلغت نسب النمو الاقتصادي ٢٠١٣ معدل ٤٪ مقابل ٧٪ في سنة ٢٠١٢، و هذا الانخفاض السلبي لنمو الاقتصادي الليبي راجع إلى الأوضاع الأمنية المتدنية في البلاد من جهة، والى انخفاض إنتاج المحروقات، أو بالأحرى استغلال الإنتاج من قبل الميليشيات التي استولت على حقول النفط، وتعالى الأصوات المنادية بالانفصال عن الحكومة المركزية، كما هو حاصل اليوم في إقليم بارقة.

أما فيما يخص الجزائر فيلاحظ أن هناك استقراراً في نسب النمو الاقتصادي، حيث سجل في عام ٢٠١٣ نمواً اقتصادياً قدر ب ٣٪ مقارنة بسنة ٢٠١٢ الذي سجل ٣,٣٪، كما أن عائدات المحروقات عرفت ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت في سنة ٢٠٠٨ أكثر من ١١٦,٥ مليار دولار، لتصل أوج ارتفاعها سنة ٢٠١٣ إلى ١٨٦,٧ مليار دولار. نتيجة لارتفاع أسعار البترول العالمية، كما أن الميزان التجاري

الجزائري عرف فائض بالنظر إلى ارتفاع مدا خيل الصادرات التي بلغت ٧٩,٣ بالمائة مقارنة بالواردات التي بلغت ٦٩,٢ مليار دولار ستة ٢٠١٣ (٣١).

فيما يخص دولة تشاد فهي الدولة التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي معتبر -عن طريق الاقتراض من الصندوق النقد الدولي- في المنطقة حيث لم يتجاوز النمو الاقتصادي فيها، عتبة ٣,٤ ٪ في ٢٠١٣، مقابل ١,٦ ٪ لعام ٢٠١٢، أما عن الميزان التجاري في تشاد فقد عرف فائضا، حيث بلغت قيمة صادرات تشاد ٦,٤ مليار دولار وقيمة الواردات ١,٨ مليار دولار سنة ٢٠١٣، إلا أن ذلك لم يقلل من حدة سلبية النمو الاقتصادي في تشاد (٣٢).

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي في دولة مالي فتعتبر من الدول التي حققت أحسن معدلات نمو في المنطقة حيث عرفت نسبة النمو استقرارا بالرغم من التذبذب الطفيف إلا أنه على العموم فإن نسب النمو الاقتصادي إيجابي حيث بلغ في سنة ٢٠١٢، ٢,٣ ٪، إلا أن الأوضاع الأمنية التي تعيشها مالي أثرت سلبا على معدلات النمو الاقتصادي إذ تراجعت نسبة النمو الاقتصادي في مالي إلى ١,٧ ٪ في ٢٠١٣ (٣٣).

أما فيما يخص دولة النيجر عرف النمو الاقتصادي تذبذبا كبيرا خاصة في الفترة الممتدة ما بين، حيث عرف سقوطا حرا أين بلغ ٦,٧ ٪ في ٢٠١٣ مقارنة ب ٦ ٪ في سنة ٢٠١٢ أين أرجع المختصون بالشأن الاقتصادي في النيجر هذا السقوط إلى تأثر الاقتصاد النيجيري بالأزمة المالية العالمية، وهو ما أوقع الاقتصاد النيجيري أسير المساعدات المالية الدولية.

حيث عرف الميزان التجاري النيجيري عجزا ملحوظا، فقد بلغت قيمة الصادرات ٨٨٠ مليون دولار، أين عرفت قيمة الواردات ١,٤ مليار دولار، هذا راجع لتفشي الفقر في المجتمع النيجيري أكثر من ٦٠ ٪ من مجتمع لا يتعدى دخله دولار واحد في اليوم (٣٤).

بالنسبة للنمو الاقتصادي في موريتانيا فقد عرف انخفاض معتبر، لينخفض النمو الاقتصادي الموريتاني إلى ٦,٨ ٪ في سنة ٢٠١٣، مقابل ٧ ٪ في ٢٠١٢ (٣٥).

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي لدولة بوركينا فاسو فهو ايجابي، حيث تراوح ما بين ٩ ٪ و ٦,٩ ٪ في سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي، كما عرف الميزان التجاري عجزا، حيث قدرت صادرات بوركينا فاسو في سنة ٢٠٠٩ ب: ٥٥٠ مليون دولار،

وبلغت قيمة وارداتها ١,٨ مليار دولار، ويرجع الأمر إلى سقوط أسعار الذهب في السوق العالمية^(٣٦).

انطلاقاً من القراءة والتحليل لإحصائيات النمو الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي لسنتين مختلفتين ومتقاربتين، تبرز مدى ارتباط اقتصاديات دول المنطقة بتقلبات الأسواق العالمية، خاصة أنها دول مصدرة للمواد الأولية بنسب تقارب ١٠٠٪ من مجموع الصادرات، هذا ما يبقي مصير اقتصاديات هذه الدول مرتبطاً وتابعاً لأسعار المواد الأولية المتداولة في البورصات العالمية.

ب - التنمية البشرية في منطقة الساحل الإفريقي:

تشكل التنمية البشرية، أحد المفاهيم المعقدة والمتشابكة في مجال الدراسات الإنسانية، بتعبيرها على أحقية الإنسان في العيش الكريم، في كنف مجتمع يوسع له الخيرات، ولقد كان الدكتور محبوب الحق، محرر تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ١٩٩٤، أول من لفت الانتباه العالمي لمفهوم الأمن الإنساني، ولقد ركز ذلك التقرير بشكل صريح على الأمن الإنساني. ورأى أنه:

«لزم طويل، شكلت إمكانية النزاع بين الدول مفهوم الأمن، ولزمن طويل تمت معادلة الأمن بالتهديدات التي تقف على حدود البلد، ولزمن طويل نظرت الأمم إلى الأسلحة للدفاع عن أمنها، وبالنسبة لأغلب الناس اليوم فهناك شعور بعدم الأمن ينشأ عن الهموم اليومية أكثر مما ينشأ من حدث كوارثي عالمي، فالأمن الوظيفي، الأمن في الدخل، الأمن الصحي، الأمن البيئي، والأمن من الجريمة، هذه هي الهموم التي يجابهها الأمن الإنساني عبر جميع أنحاء العالم»^(٣٧).

ومن خلال التعريف، تم الإقرار والتأكيد على أن أمن الفرد هو الغاية وأمن الدولة هي الوسيلة، وهناك علاقة تكامل بينهما إذ أن كلما تمكنت الدولة من حماية أفرادها وتوفير لهم الأمن والعيش الكريم، كلما تمكنت الدولة من استتباب أمنها وبناء حاضر ومستقبل شعوبها، والأكثر من ذلك التمتع في مجال العلاقات الدولية.

وبالعودة إلى حالة الدراسة سنحاول القيام بقراءة متفحصة لوضعية التنمية البشرية انطلاقاً من مؤشرات التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، وذلك بالاستعانة بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة.

جدول (٢) يمثل مؤشرات التنمية البشرية لدول الساحل الإفريقي محل الدراسة من إعداد الباحث انطلاقا من إحصائيات تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤

بوركينا فاسو	موريتانيا	ليبيا	النيجر	مالي	تشاد	الجزائر	
٠,٣٨٨ ١٨١ من ١٨٧	٠,٤٨٧ ١٦١ من ١٨٧	٠,٨٤٧ ٥٥ من ١٨٢	٠,٣٣٧ ١٨٧ من ١٨٧	٠,٤٠٧ ١٧٦ من ١٨٧	٠,٣٨٢ ١٨٤ من ١٨٧	٠,٧١٧ ٩٣ من ١٨٧	دليل التنمية البشرية والرتبة العالمية ٢٠١٤
٤,٠	٤,٧	٥,٨	٣,٨	٤,٣	٤,٠	٥,٦	دليل الرضا العام بالحياة (١٠ إلى ٣٩)

من خلال المؤشرات والمعطيات في الجدول أعلاه والتي أكدت على أن دليل التنمية البشرية، سجل ارتفاعا وتطورا جد ملحوظ ومرضي للغاية، ففي ليبيا التي احتلت المرتبة الأولى في المنطقة الساحلي الإفريقية، والرتبة ٥٥ من ١٨٧ دولة شملتها الدراسة، وتليها الجزائر في المرتبة الثانية بمعدل ٠,٧١٧، وفي المرتبة ٩٣، وكلاهما يتمتعان بتنمية بشرية مرتفعة، مقارنة ببقية دول الساحل محل الدراسة، كما نسجل الوضع الكارثي والذي لا يبعث على التفاؤل في النيجر التي تذيلت الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لسنة ٢٠١٤، وجاء في المرتبة ١٨٧، وهي دولة على مشارف الانهيار، لما تعرفه من فقر مدقع وانعدام الأمن الغذائي وغيرها من التهديدات التي تهدد الحياة فيها.

فيما يخص نسب الرضا العام على الحياة في المنطقة نجد دائما كل من الجزائر وليبيا في الطليعة بعلامة ٥,٦ و ٥,٨ من ١٠ على التوالي، وهو مؤشر دال على مدى التنمية المحققة على مستوى تجسيد الأمن الغذائي والأمن الصحي خاصة بالجزائر، بالمقابل فإن الأوضاع الأمنية المتدنية لليبيا فهي أثرت على بناء إستراتيجية تنموية ذات معالم متكاملة شاملة لكل القطاعات.

أما فيما يخص عدم الرضا العام بالحياة فهو مسجل في كل من النيجر والتشاد وبوركينا فاسو، أين سجل العلامات التالية على التوالي ٣,٨، ٤، ٤ و ٤ من ١٠، وهي نتائج دون المتوسط، ويرجع ذلك إلى عدم وجود إستراتيجية تنموية واضحة، ووجود الصراعات القبلية والجهوية في توزيع المشاريع، بالإضافة إلى إن هذا فان

شعوب المنطقة لم تحقق الهدف الأول من التنمية البشرية وهو الأمن الغذائي مما جعلها تحت رحمة المساعدات الغذائية، التي تقدمها مختلف المنظمات الإنسانية العالمية، وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة للأغذية.

وبالمقابل فإن كل من موريتانيا ومالي فإن مستوى الرضا العام بالحياة فإنه قريب من المتوسط، وهو قابل للتحسن في قادم السنوات، إذا ما تم تجسيد الأمن والسيطرة على الأوضاع الأمنية الغير مستقرة في مالي من جهة، ورفع التحدي من قبل الحكومة الموريتانية وتنويع الاقتصاد خارج الصيد البحري والزراعة.

على العموم فإن التنمية البشرية في منطقة الساحل الإفريقي مازالت دون المستوى المطلوب، وهذا راجع لنقص أو انعدام الأمن الغذائي من جهة وتدني المستوى المعيشي من جهة أخرى، إضافة إلى الأوضاع الأمنية الغير مستقرة، كل هذه العوامل تحول وتعرقل تنمية منطقة الساحل الإفريقي.

ولرفع التحدي على دول المنطقة أن تعمل على تسوية المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعي الداخلية، وهذا لتحقيق وانجاز برنامج الألفية الثالثة، بالعمل على التقليل من نسب الفقر والجوع في المنطقة، وهي الأهداف التي سطرتهامبادرة النيباد، غير انه يستوجب على الإتحاد الإفريقي العمل على ترقية الديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في البلدان الإفريقية، ومكافحة الرشوة والمحسوبية وحل النزاعات والصراعات الإقليمية، وهذا لإخراج شعوب القارة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد إلى مرحلة الاعتماد على النفس في حل مختلف القضايا والمسائل التي تطف في وجه التنمية، وبعيدا عن التدخل الأجنبي، والإيمان بقدرات شعوب المنطقة القادرة على بناء صرح تنموي قائم على أساس: العدالة في توزيع الثروات وتكافؤ الفرص، وهذا لضمان مستقبل الأجيال القادمة والذي لا يكون إلا عن طريق اعتماد برنامج التنمية المستدامة (٤٠).

ثالثا. علاقة الأمن بالتنمية وإستراتيجية تجسيدهما في منطقة الساحل الإفريقي:

تواجه دول الإقليم مجموعة من التحديات المتعلقة بالدرجة الأولى ببناء السلم والأمن من ناحية، وضرورة التأسيس لتنمية شاملة ترتقي بالمواطنة وتعزز من روح الانتماء الوطني على حساب الانتماء لهوية، وما يجعل من مأمورية صناع القرار وشعوب

المنطقة في تجسد كل من الأمن والتنمية ، وأهم الدول التي تركز عليها إستراتيجية بناء الأمن والتنمية هي:موريتانيا ومالي والنيجر، ومع طبيعة الظروف الجغرافية فإنه من البدهاءة أن التحديات تؤثر كذلك على أجزاء من بوركينافاسو وتشاد، وهناك الكثير من التحديات تؤثر على الدول المجاورة بما في ذلك الجزائر وليبيا والمغرب وحتى نيجريا، والتي يعتبر التزامها ضروري لمواجهة تلك التحديات والتطورات السياسية الحالية في شمال إفريقيا ما يدعى بالربيع العربي ولها نتائج على وضعية إقليم الساحل وخير مثال تأثير الأوضاع الأمنية المتدنية في ليبيا على دول الجوار، فعند النظر إلى العلاقات الخاصة التي تطبع دول الإقليمين فإن الحضور المهم لمواطني إقليم الساحل في دول المغرب العربي فيما يخص الهجرة الغير شرعية، والمخاطر التي قد تنجم عن انتشار السلاح في الإقليم، والأكثر من ذلك فالمشاكل التي تواجه إقليم الساحل لا تؤثر على السكان المحليين فحسب، وإنما تؤثر كذلك على مصالح واستثمارات الأجانب وعلى وتيرة تدفق الاستثمارات على دول منطقة الساحل الإفريقي.

أ. علاقة الأمن والتنمية في منطقة الساحل:

في مجالات قليلة يكون الترابط بين التنمية والأمن أكثر اتضاحا، فضعف الحكومات يؤثر على الاستقرار في الإقليم وعلى القدرة على مجابهة الفقر والتهديدات الأمنية الآخذة في الارتفاع، فالفقر يولد عدم الاستقرار الذي يؤثر على فقدان السيطرة على موجات المهاجرين، والتهديد الأمني يأتي من النشاط الإرهابي على يد التنظيمات الإرهابية التي تسمى بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبوكو حرام، وأخيرا امتداد التنظيم المدعو ب«داعش» إلى المناطق الرخوة في الإقليم، والذي حصل على ملجأ في شمال مالي، والذي يركز على استهداف الغرب، وقد تطور من اقتناص الأموال إلى اقتناص الأرواح كما بات شبحا يقوض الاستثمارات في الإقليم، فمصادر وقدرات تنظيم الجماعات الإرهابية المتطرفة مهمة، وفي حالة نمو تدهور الأوضاع الأمنية تسبب تحدي كبير لتنمية التعاون وانتظام إيصال المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم وتأزم الوضع الإنساني لشعوب الإقليم.

كما أن السياسة التنموية للاتحاد الإفريقي يجب أن توضع بالشراكة مع الدول المعنية وتهدف إلى معالجة جذور الفقر المدقع، وخلق قواعد شعبية للاقتصاد وفرص التنمية البشرية، لكن سيكون من الصعب لهذه السياسات تحقيق تأثير عال ما لم تواجه التحديات الأمنية.

فالمشاكل في الساحل عابرة ومترابطة، فيمكن لتكامل إقليمي وإستراتيجية شاملة أن تساعد في إيجاد تقدم وحل في أي مشكلة خاصة، ويجب أن يصاحب تقوية القانون تقوية المؤسسات والمسؤولية الحكومية، والقدرة على تقديم الخدمات الأساسية للسكان، وتهذئة التوترات الداخلية، فالعملية التنموية وتطوير الحكم الرشيد، وتحسين الوضعية الأمنية تحتاج إلى تطبيق تسلسلي مناسب وأسلوب تنسيقي لخلق تنمية مستدامة في الإقليم.

ولذلك تقدم هذه الإستراتيجية آلية للعمل بالنسبة للتنسيق الإفريقي مع وجود مبادرة النيباد والالتزام المستقبلي في الإقليم مع هدف مشترك هو تعزيز الأمن والتنمية إضافة إلى تقوية الأمن في قارة إفريقيا، وبناء على العمل الذي تم حتى الآن من وساطة وتحركات للتحكم في الوضع الأمني وتعزيز التنمية في الساحل، فقد تكون مؤشر لنجاح الجهود التي تقوم بها الجزائر والمنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا، والمسعى الحميدة للأمم المتحدة للحد من اللامن واللا استقرار، وتجسيد الأمن بمفهومه الوسع، الخادم والمبجل للذات الإنسانية لشعوب المنطقة.

ب. تحديات بناء الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي:

هناك مجموعة من التحديات والرهانات على عاتق دول الساحل الإفريقي، لتجسيد أمنها وتشبيد تنمية خادمة للمواطنة في المنطقة وهي كالآتي (٤١):

١. الأنظمة الحاكمة، التنمية، وحل الصراعات: إن انعزال الإقليم وطبيعته الحساسة والمشاكل التي تواجهها دول الصحراء في تقديم الحماية والمساعدة والتنمية والخدمات العامة للسكان، ونقص الكفاءة في اتخاذ القرارات اللامركزية وانعدام المساواة في توزيع مداخل الاقتصاد رأس مال الأنشطة الاقتصادية الكثيفة، يسبب تحديات جدية، إضافة إلى قلة التعليم وفرص التشغيل بالنسبة للشباب تساهم في التوترات وتجعلهم عرضة

للتعاون مع المنظمات الإجرامية لأسباب مالية أو بسبب راديكالي، وضعف الحكومة خصوصا في مجال القضاء والعدالة الاجتماعية واستمرار نقص مستويات التنمية مع بقاء الصراعات الداخلية والتمرد في الأقاليم المتأثرة من انعدام الأمن يجعل من دول إقليم الساحل وشعوبها عرضة للأنشطة الإرهابية.

وفي الحقيقة فإن الأقاليم الصحراوية لها تاريخ من الاستقلال يجعل الحكومات تجد صعوبات في بسط سيطرتها، والفساد كذلك يمثل صعوبة في وجه تفعيل الحرب علي الإرهاب وتطوير القطاع الأمني، وتقديم مشاريع المساعدات التنموية أصبح هو الآخر أكثر خطورة.

٢. المستوى السياسي وتحديات التنسيق:

إن التهديدات الأمنية في الساحل وحلولها لهما ذواتين طبيعيتين عابرتين للحدود، إضافة إلى أنهما تختلفان من دولة إلى أخرى، وأحيانا تكون هناك اختلافات في الرؤى حول تلك التهديدات وسبل مواجهتها في دول الساحل الثلاث وجاراتها من دول المغرب العربي (الجزائر، وليبيا، والمغرب) وغياب تنظيم إقليمي يشمل كل دول المغرب العربي وإقليم الساحل يؤدي إلى تعامل فردي مع تنسيق عملي ضعيف، وإطار ذا مصداقية ومبادرات فعالة، وأما على المستوى الدولي فإن التناغم وتنظيم الارتباط السياسي والأمني والجوانب التنموية غير كاف.

٣. الأمن وحكم القانون: هذه الدول لديها نقص في الجاهزية والقدرات الإستراتيجية والأمن بشكل عام، وتعزيز قوة القانون، وهذا ما ينعكس في نقص كفاءة آليات القضاء وقدرات قوة القانون على جميع المستويات، وضعف إدارة الحدود ونقص تقنيات التحقيق المعاصرة، وأساليب تجميع وإرسال وتبادل المعلومات، إضافة إلى أن المعدات والتجهيزات إما قديمة أو غير موجودة أصلا.

٤. محاربة ومنع انتشار العنف الأصولي والراديكالية:

في إقليم الساحل هناك ترابط بديهي بين مختلف العوامل كالفقر وغياب العدالة الاجتماعية، والفاقة الاقتصادية والوعظ الراديكالي والتي تسبب تنامي خطر الراديكالية، والوضعية في موريتانيا خصوصا تقلق من حيث الخطر الراديكالي وتجنيد الشباب على يد ما يسمى ب «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي».

ج. إستراتيجية حماية المصالح المشتركة وتحسين الأمن والوضعية التنموية في إقليم الساحل الأفريقي:

من الجلي أن هناك مصالح طويلة المدى لدول الإقليم في ظل تناقص انعدام الأمن وتطوير التنمية في منطقة الساحل، فتقوية الحكم والاستقرار في إقليم الساحل عبر تطوير حكم القانون وحقوق الإنسان إضافة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خصوصا أن استفادة السكان الأكثر هشاشة من سكان تلك الدول أمر بالغ الأهمية.

إن الأولوية الطارئة والأكثر أهمية هي منع هجمات التنظيمات الإرهابية في إقليم الساحل وإمكانية انتقالها إلى الدول الإفريقية، وتقليص تجارة المخدرات وغيرها من النشاطات التهريبية الإجرامية التي تعبر من غرب إفريقيا نحو أوروبا من أجل تأمين التجارة القانونية والخطوط التجارية (الطرق، والأنابيب) عبر إقليم الصحراء وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وحماية المصالح الاقتصادية الموجودة وخلق قواعد للتجارة والاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. فتحسن الأمن والتنمية في الساحل له تأثير تلقائي ومباشر على حماية المواطنين ومصالحهم، والأكثر من ذلك حماية مصالح المستثمرين الأجانب، وهو الأمر الذي يستوجب تضافر الجهود والتعاون البيئي المشترك فيما بين دول الإقليم، والأكثر من ذلك إنشاء منظمة أمنية مشتركة مع دول شمال إفريقيا للتصدي لمختلف أشكال الجريمة المنظمة والتأسيس لأنظمة ديمقراطية قوامها خدمة الصالح العام، وذلك بإتباع الخطوات الآتية:

١- تقوية المؤسسات الدستورية في دول المنطقة، وجعل من المواطنة أكثر ارتباطا بمدى قدرة المواطن في الانتفاع الدائم والمستمر من حقوقه السياسية والمدنية وبقية الحقوق الأخرى^(٤٢).

٢- بناء منظومة تعليمية قوية تساهم في تكريس روح الانتماء للوطن لا للهوية.

٣- تشجيع التكوين المهني، من أجل إيجاد يد عاملة متخصصة، قادرة على دفع عملية التنمية في دول المنطقة.

٤- الاهتمام بالقطاع الزراعي للقضاء على المجاعة المستفحلة في الساحل الإفريقي.

٥- ضمان احترافية قوات الجيش، وتأهبا الدائم للتدخل السريع في أي تهديد يمس دول الإقليم، والاستعانة بالخبرات الأجنبية، خاصة فيما يخص الرقمنة الحربية.

خاتمة :

تشكل منطقة الساحل الإفريقي أحد ابرز مناطق العالم توترا، وفقدانا للأمن نظرا لانتشار التهديدات التماثلية واللاتماثلية من جهة، وانعدام فرص التنمية من ناحية أخرى،ومن اجل رسم خارطة أمنية تنموية مشتركة بين الدول المشكلة لفضاء الساحل يجب إتباع الخطوات الآتية:

الأولى: إعادة النظر في التركيبة المسيرة لدول المنطقة باعتبارها احد مداخل الفشل الدولاتي في منطقة الساحل الإفريقي والعامل الأساسي لانتشار التهديدات التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي،وعلى رأسها فشل دول المنطقة في بناء صرح ديمقراطي،يؤمن بحق كل أفراد المجتمع في المشاركة في رسم دعائم الدولة الوطنية،المؤمنة بعدالة توزيع الخيرات والثروات على جميع المواطنين دون النظر إلى انتماءاتهم العرقية،ولكن أيضا الإيمان بحق الأجيال القادمة في ثروات وخيرات بلدانهم.

الثانية: باعتبار الإرهاب يشكل التهديد الأكثر تعقيد لمنطقة الساحل الإفريقي،وذلك لطبيعته العبر وطنية،وارتباطه بمختلف التهديدات اللاتماثلية الأخرى كتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة إذ أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من أكبر مناطق الاتجار بالأسلحة الخفيفة في العالم،ولمكافحة الظاهرة الإرهابية يجب توفير شرطين أساسيين وهما:

- الثقة بين صناع القرار في المنطقة،مع ضرورة رسم خارطة إدراكية أمنية موحدة للتهديد الإرهابي ومستقبل المنطقة.

- ضرورة التشبث بالقضية داخليا،وعدم السماح بالتدخل الأجنبي في المنطقة لأي اعتبار أو سبب قد تتبجح به هذه الأطراف.

الثالثة: ضرورة بناء منظومة تعليمية قوية،تجعل من المواطن عصب التنمية والقاطرة الأمامية لسكة التنمية،والتي تضمن بناء أجيال واعية بالتحديات الملقة على عاتقهم والمرتكزة على تشييد حاضر ومستقبل أوطانهم.

الرابعة: ضرورة بناء فلسفة تنموية، تجعل من التنشئة الأمنية المشعل الذي يغذي ذوات المواطنين في منطقة الساحل والضامن الوحيد لبناء منطق الحس المدني والأمني، ولكن أيضا يجعل من رجل الأمن والمواطن رجلا امن.

الخامسة: ضرورة بناء منهجية اقتصادية بعيدا عن المواد الأولية، وجعل ربع هذه الأخيرة الممول للاستثمارات الكبرى على رأسها الصناعة والقطاع الزراعي، عن طريق تشييد السدود واستصلاح الأراضي، مع العلم أن المنطقة أحصت في سنة ٢٠١٠ أكثر من ١٠ مليون جائع وأزيد من ٣٠٠ ألف طفل دون سن الخامسة في الساحل الإفريقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو المؤشر المظلم لمستقبل التنمية في المنطقة.

وبصفة عامة ومن خلال ما تم تناوله في هذه الورقة البحثية يمكن استنتاج أنه لامناص من التنمية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، والخروج من دوائر العنف والارهاب إلى دائرة الأمن والاستقرار العنصرين الرئيسيين لتحقيق التنمية.

هوامش البحث

- 1- fund for peace . criminalization and delegitimation of the state . obtenu en parcourant : www.fondforpeace.org Consulté le :20/11/2010 a11h30.
- ٢- عبد القادر رزيق مخادمي ، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت . القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٩ .
- ٣- مساعدي - ض- ، «إفريقيا عندما يعيق اللأمن مسار التنمية» ، الجزائر : مجلة الجيش ، العدد ٥٦١ . ٥ أفريل ٢٠١٠ ، ص ٣٨ .
- 4- Mihdi Taje، «vulnérabilités et factures d'insécurité au sahel . enjeux ouest-africains» , N :1 .Aout 2010 .p2.
- ٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير ٢٠٠٨ ، ص ٢٨٧ .
- ٦- فوزية غربي ، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر . بيروت ك مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٠ ، ص ٢٩٦ .
- ٧- غراهام إيفانز ، جيفري توينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية . ترجمة مركز الخليج للأبحاث . الإمارات المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٤ . ص ٤١ .
- 8- Mhand Berkouk. «conceptualizing international terrorism».Algers: Geostratégie Horizons , Mars 2010 . p :12 .
- 9- C .Grant Morill and others, " foreign Aid and the war terrorism " :defining development role in combating terrorism " , obtenu en parcourant : www.usaid.gov/policy/cdie/8-9-05.pdf.1-42
- ١٠- بوزيد عمار ، « الساحل الإفريقي في عين الإعصار » . الجزائر : مجلة الجيش ، العدد ٥٦١ ، أفريل ٢٠١٠ ، ص ٣٦ .
- ١١- المرجع نفسه، ص ٣٦ .
- ١٢- دول الساحل تشكل في الجزائر قيادة عمليات مشتركة ضد تنظيم القاعدة، متحصل عليه من: <http://www.maghress.com/magharib/1658> Consulté le :12/09/2010/a 23h20.
- 13- Salima Tlemsani, " Lutte anti terroriste dans le sahel .installation d'un centre de renseignements conjoint" : Algerie : Alwatan . n : 6059 /de : 28 /09/2010.
- 14- Crise libyenne :le role et la vision de l'Algerie salués par l'ONU ,Obtenu en parcourant :<http://www.djazairiess.com/fr/letemps/132708> Consulté le : 09/03/2015 à 21h15.
- 15- L'accord d'Algerie pour la paix et réconciliation au Malie, Obtenu en parcourant: <http://www.algerie1.com/actualite/laccord-dalger-pour-la-paix-et-la-reconciliation-au-mali/> consulté le :09/03/2015 à 22h00.
- 16- Salima Tlemsani." Bamako a crée une situation explosive". Algérie: Alwatan. n 6055 le :23/09/2010 .p : 04

- 17- M.A.O." Lutte contre le terrorisme au sahel .le double jeu de la Mauritanie ".
Algérie : Alwatan . n :6055.le 23/09/2010.p :05 .
- 18- Xavier Ranfer ; « Cocaïne :l'Europe inondée . une offensive mondiale des Marco » ,cahier de la sécurité : 5 ,juillet .septembre 2008 ,pp 1-7.
- ١٩- مصطفى عمر التير و آخرون ،المخدرات و العولمة . الرياض : مركز الدراسات و البحوث
جامعة نايف للدراسات الأمنية ، ط ١ ، ٢٠٠٧ ، ص٢٣٥ .
- ٢٠- كمال بن يونس، ٣٧٥ طنا من الكوكايين تهرب من أمريكا نحو أوروبا عبر إفريقيا،متحصل
عليه من الموقع:
- <http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=238556&eid=639> Consulté
le :12/10/2014 à 20h30.
- ٢١- «الإرهاب و تجارة المخدرات» ، مجلة الجيش ، العدد : ٥٦١ ، أبريل ٢٠١٠ ، ص ٥٢ .
- 22 - Momadon AlionBarry , Guerre et trafic d'armes en Afrique . Approche
géostratégique. paris : l'harmattan . 2006 .p46.
- 23- Mahdi Taje ;»les clefs d'une analyse géopolitique de sahel africain «.NATO :
Décembre 2006 ,pp 22-24.
- ٢٤- محمد فتحي عيد ،عصابات الإجرام المنظم و دورها في الاتجار بالبشر . الرياض : جامعة
نايف العربية للعلوم الأمنية ،مركز الدراسات والبحوث ،٢٠٠٥ . ص ١٥-١٧ .
- ٢٥- خالد محمد سليمان المرزوق، جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوبتها في الشريعة
والإسلامية. الرياض. رسالة ماجستير في فرع العدالة الجنائية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية،
٢٠٠٥ ، ص ٢٥-٢٧ .
- ٢٦- منال تميمي، من مكتب الأمم المتحدة الذي يعنى بالمخدرات والجريمة المنظمة في الشرق
الأوسط : متحصل عليه من :
- [le:22/11/2010a10h25www.ensan.net/new/148/article2425/2008:03-14.html](http://www.ensan.net/new/148/article2425/2008:03-14.html).
- 27- Mhand Berkouk." The dynamics of insecurity in the Sahel ". Alger : Horizon
Geostrategie . n:01 . Mars2010 . p 13 .
- 28- Bouriche Riadh ." Transformations dans le concept de sécurité et nouvelles
menace sécuritaires an sahel " . Alger : horizons geostrategie n :01 . Mars
2010. P 19.
- 29- David T Gragam and Nana K. Poku ,Migration. globalization and Human
security. London : Rutledge , 2000.p82.
- 30-Pour plus d 'informations rejoindre : Perspectiveséconomiques en Afrique ,
<http://www.afdb.org/> Consulté le : 16/03/2015 à 18h30.
- 31- Tarik Benbahmed et Hervé Lohouse, Perspectives économiques en Afrique,
Algerie 2014,Rapport de BAFD,Obtenu en parcourant :
- www.africaneconomicoutlook.org Consulté le : 14/03/2015 à 17h30 .

- 32- perspective économique au Tchad ,obtenu en parcourant :
<http://www.afdb.org/fr/countries/central-africa/chad/chad-economic-outlook/>
 Consulté le : 14/03/2015 à 21h00
- 33- Perspectives économiques au Mali 2014 , Rapport de BAFD Obtenu en parcourant :
<http://www.afdb.org/fr/countries/west-africa/mali/mali-economic-outlook/>
 Consulté le :15/03/2015 à 12h00.
- 34- Perspectives économiques au Niger 2014. Rapport de BAFD ,Obtenu en parcourant :
<http://www.afdb.org/fr/countries/west-africa/niger/niger-economic-outlook/>
 Consuté le : 15/03/2015 à 14h20.
- 35- Perspectives économiques en Afrique de nord 2014, Rapport de BAFD ,pp 69-80.
- 36- Tankie Daya ,Perspectives économiques au Burkina Faso 2014, Rapport de BAFD ,Obtenu en parcourant :
<http://www.africaneconomicoutlook.org/fr/pays/afrique-de-louest/burkina-faso/>
 Consulté le : 14/03/2015 à 21h00
- 37- Mahbub UI-Haq ,Reflection human development .New York: Oxford university press, 1995, p 115.
- ٣٨- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، ص ص ١٦٢-١٦٥ .
- ٣٩- المرجع نفسه، ص ص ٢٢١-٢١٨ .
- 40- Salah Mouhoubi ,Le Nepad une chance pour l'Afrique :Alger :opv .205. pp 75-90.
- ٤١- الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي ،متحصل عليه من الموقع :
<http://www.alakhbar.info/index/docu/115-2013-10-13-20-05-42.html> consulté le :20/03/2015 à 10h00
- 42- Adrew Linklater ,Critical theory and world politics ,citizenship ,sovereignty and humanity .London: Routledge,2007,pp 15-21.